

الإجماع الجمهوري — الديموقراطي في مجلس الشيوخ الأميركي على القانون غير الملزم القاضي بتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات على أسس مذهبية وإثنية، ليس له بعداً ذاته أهمية سياسية عملية، إذ تبقى وحدة الكيان العراقي مصونة بتجدره التاريخي، وتراثه الدولي، وسطحية وجدة التشكل الطائفي المذهبي في مجتمعه المتشكل فعلياً، في منظومة وطنية، من حيث التداخل الاجتماعي وتشكيلات النخب الإدارية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية، ونظرتها إلى الذات والعالم. وتتضح الوحدة العميقة لهذه النخب، على سبيل المثال، من خلال الاحتجاج الجماعي — الذي يخطى الحواجز الطائفية والمذهبية المصطنعة — على مشروع قانون النفط الاستعماري الذي يفرط بثروة العراق النفطية لمصلحة الشركات الأميركية. وفي هذا المثال بالذات، يمكننا أن نلفت الانتباه أيضاً، إلى قوة اجتماعية أثبتت في الأشهر الأخيرة أنها عصية على التقسيم المذهبي، أعني نقابات العمال التي تقود الاحتجاجات الجماهيرية على مشروع القانون ذلك، على المستوى الوطني، من تكريت إلى البصرة.

الانقسامات في صفوف المجتمع العراقي لا تتعدى كثيراً الانقسامات السياسية والأيدولوجية الموجودة عند النخب السياسية والثقافية. ولعل هذا المشهد يلخص التناقض الحاد الذي طبع نظام الرئيس الراحل صدام حسين بطابعه، من استجابته ورعايته لمتطلبات التقدم التقني والإداري للمجتمع العراقي من جهة، وكبحه الاستبدادي لمتطلبات التقدم الأيدولوجي للعراق العلماني، وتكيله بالنخب السياسية والثقافية المستقلة من جهة ثانية.

لا تجوز المقارنة حتماً بين الطوائف اللبنانية المتبلورة تاريخياً، ككيانات سياسية تحكم أبناءها من الولادة إلى الموت، وبين الطوائف العراقية المدرجة في كيان سياسي وطني، قد تشحن الانتماءات الطائفية تناقضاته، ولكنها لا تشكلها ولا تحددها ولا تحسمها.

لكن الانقسام الحقيقي في العراق يظل بالطبع هو الانقسام القومي. وهو ليس بجديد، وطالما عولج، عبر الاتجاه القومي العربي لقمعه بالقوة، والدعوى اليسارية غير المسؤولة القاضية بدعمه على حساب المصالح الوطنية للدولة العراقية. وحدة العراق إذاً، متجذرة على عدة مستويات اقتصادية واجتماعية ونخبوية وثقافية، لكنها تتعرض لهجمات قاسية جداً من قبل تحالف الاحتلال وشركائه في «العملية السياسية» الاحتلالية، وبالتواطؤ من قبل أطراف إقليمية. ومن الواضح أن هزيمة هذا التحالف منوطة بولادة نخبة سياسية جديدة ذات أيدولوجيا وطنية عراقوية، تقود وحدة البلد وتحريره وإعادة بنائه.

وهناك مؤشرات على أن إجماع الشيوخ الأميركيين على قانون تقسيم العراق، في نص المشروع، قد بدأ يدفع بالنخب المتعاونة مع الاحتلال إلى زوايا دفاعية صعبة، ويفكك دعاواها، ويضطرها — باستثناء الأكراد — إلى الإعلان عن رفضها تقسيم العراق، تحت الضغط الجماهيري.

وهنا لا بدّ من طرح بعض القضايا الأساسية للنقاش، على أمل أن يكون صدور القانون سيئ الذكر، لحظة تنوير للمتقنين العرب في قراءة المشهد العراقي:

أولاً، يمثل هذا القانون أبرز علامات الإفلاس السياسي للمشروع الاستعماري الأميركي في العراق. فقد أصبح واضحاً أن ذلك المشروع لا يمكن تنفيذه من دون تفكيك الكيان العراقي، في اتجاه عام لتفكيك المنطقة العربية كلها على أسس طائفية ومذهبية وإثنية. ويفضح هذا المآل، من دون لبس، المضمون الرجعي للمشروع الاستعماري الأميركي، من حيث إنه لا يتوسل ولا يستهدف حتماً ديمقراطية أو تحديث المجتمعات العربية، بل تفتيتها وتأخيرها ووضعها تحت سيطرة أكثر القوى ظلمية واستبداداً، تلك المستعدة بحكم بنيتها و«عقلها»، للقيام بدور «حراس النهب» الإمبريالي للثروات العربية. ثانياً، يحدد هذا القانون بوضوح النتيجة النهائية للعملية السياسية الاحتلالية في العراق، والتي تقوم على أساس المحاصصة المذهبية والإثنية، أي على أساس نفي وحدة العراق الوطنية المدنية. ولذلك كلّ من يشارك في تلك العملية اللاوطنية، أو في هيئاتها البرلمانية أو الحكومية أو الأمنية أو الإدارية أو الإعلامية... وبغض النظر عن مواقفه المعلنة أو مبررات مشاركته فيها، هو شريك كامل في عملية التقسيم. إن إدانة التقسيم تتطلب بالضرورة، إدانة أي نوع من المشاركة في العملية السياسية الاحتلالية.

ثالثاً، ليست مصادفة أن يعبر قانون التقسيم الأميركي، عن قوى محسوبة على الجمهورية الإسلامية في إيران، مثل حزب آل الحكيم وحزب الدعوة وبعض الميليشيات الشيعية. فللقوى القومية في طهران مصلحة مباشرة في تقسيم العراق، ومنعه من إعادة تكوين قدراته بوصفه قوة إقليمية منافسة، ولأتباعها مصلحة مباشرة في الاستيلاء على السلطة والثروة في دولة «شيعستان». وعلينا أن نتذكر هنا، أن أول دعوات تقسيم العراق صدرت عن رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في العراق عبد العزيز الحكيم.

وليس مصادفة أن يتطابق ذلك القانون مع اتجاهات سياسية تُعتبر عدوةً للأميركيين، مثل تنظيم «القاعدة» الذي لم يكتف بالعودة إلى التقسيم، بل بادر إلى ذبح الشيعية، وانتهى إلى الإعلان فعلاً عن قيام «دولة إسلامية» في الجزء السني من العراق.

كذلك ليس مصادفة أن يظهر قانون الغزاة ذلك، وتسكت عنه اتجاهات وقوى محسوبة على المقاومة، مثل التيار الصدري المتذبذب بين المقاومة والتحالف مع الأحزاب الشيعية المرتبطة بالاحتلال، والمتهم بارتكاب جرائم الإبادة والتجهير ضد

السنة، والملح على أولوية الصراع مع البعثيين على حساب الصراع مع المحتلّين. ولا يجدر نسيان ضرورة التشديد على الطابع الانقسامي للخطاب التعبوي المذهبي لمنظمات المقاومة السنية، وإحاحها سياسياً على الشعار الانقسامي القائل إنها «الممثل الشرعي والوحيد» للمقاومة العراقية. ومضمون هذا الشعار في الظروف العراقية الحالية، يساوي القول بهيمنة السنة.

وأخيراً، فإن إلهام البعثيين على ربط المقاومة بهدف العودة إلى ما قبل تاريخ بدء الاحتلال في 9 نيسان 2003، يساوي منع تكوين نخبة وطنية وحدوية جديدة على أساس المشاركة والاعتراف بالآخر. رابعاً، في بلد متعدّد الأديان والطوائف والمذاهب والإثنيات كالعراق، فإن كل سلفية — حتى لو كانت معادية للاحتلال — وكل تعصّب إثني — حتى لو كان «عادلاً» — وكل تحيّز أو اتجاه للاستثنائ بالسلطة — حتى لو كانا يعبران عن شرعية ما — وكل نزعة إلى الانتقام — حتى لو كانت محقة — جميعها يبقى أدوات للتقسيم. فلا بديل في العراق من علمانية الدولة المدنية، والديموقراطية الوطنية التوافقية، ونقد الماضي، والتسامح والمصالحة. خامساً، إنّ التأييد الحماسي الذي أظهره الإقطاعيون الأكراد لقانون التقسيم، متسلّحين بالنزعة الانفصالية لدى الجماهير الكردية العراقية، يعيد طرح القضية الكردية على بساط البحث من جديد. وعلى التقدّميين في العالم العربي والعالم بأسره أن يسيروا في اتجاه الحركة الوطنية العراقية والمركزية الوطنية، ورفض كل أشكال الفدراليات والحكم الذاتي أو الاعتراف بالخصوصيات الإثنية سياسياً. فمن باب الاعتراف بفدرالية كردية في العراق، وصلنا إلى التقسيم! وحدة العراق — أرضاً ووطناً ودولة ومجتمعاً يزخر بالإمكانات التقدمية للمنطقة كلها — لها الأولوية المطلقة على جميع الخصوصيات الدينية أو المذهبية أو القومية أو الجهوية. فلا حقوق في العراق المستقبلي إلا للمواطن العراقي، بغض النظر عن قوميته أو دينه أو مذهبه، في دولة مدنية علمانية ديموقراطية تقرّ المساواة الكاملة، ولا يكون مجال فيها لممارسة السياسة على أساس ديني أو قومي. إنّ هذا ليس انطلاقاً من اعتقاد أعمى بقيم العلمانية والمواطنة، بل إقبالاً لباب الموت المجاني والصراع الأهلي والتفتيت والتقسيم، وفتحاً لباب المساواة والتنمية والحياة الحرّة الكريمة.\*  
\*كاتب وصحافي أردني